الأمم المتحدة

E/CN.6/2009/NGO/34

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 December 2008
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الثالثة والخمسون

٢-١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: تقاسم الرجل والمرأة للمسؤوليات بالتساوي، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

بيان مقدم من الاتحاد الدولي للتدبير المترلي، منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.6/2009/1.

160109 140109 08-65260 (A)

بيان*

تشريعات لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مجال أعمال الرعاية

يعتقد الاتحاد الدولي للتدبير المترلي، وهو منظمة غير حكومية دولية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعضو في لجنة فيينا للمنظمات غير الحكومية المعنية بوضع المرأة، اعتقادا راسخا أنه من بين الشروط الأساسية لسير عمل الأنظمة الاجتماعية في مختلف أنحاء العالم، أعمال الرعاية والخدمات الاجتماعية التي تضطلع بها أساسا النساء والفتيات بدون أجر أو بأجور زهيدة للغاية. ويعتبر أيضا عمل المرأة بدون أجر في مجال الرعاية من أشد العراقيل التي ما زالت تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين. وبغض النظر عن الأنظمة السياسية والاقتصادية التي يؤدى في إطارها هذا العمل، فإنه يبدو أن ثمة توافقا عاما في الآراء على أنه من السهل توسيع نطاق عمل المرأة بدون أجر دون قيود. ومن جهة أخرى، فإنه من الواضح أن أعمال الرعاية تسهم بشكل كبير في الحركية والنمو الاقتصاديين في جميع الأنظمة الاقتصادية. ووفقا للدليل القياسي للتنمية البشرية، فإن ما قيمته ١٦ تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الناتج العالمي ''غير مرئي''، وأن قيمة مساهمة المرأة فيه تصل إلى ١١ تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

وعلى ضوء هذه التعارض، فإن الاتحاد الدولي للتدبير المترلي يطلب وضع أطر قانونية، على الصعيدين الدولي والوطني، تؤدى في إطارها أعمال الرعاية على جميع المستويات وفي جميع الظروف. ومن الأساسي أيضا وضع آليات لرصد تطبيق هذه القواعد. وينبغي التذكير في هذه المرحلة بأن الحكومات قد دخلت في التزامات بشأن تقاسم الرجل والمرأة للمسؤوليات بالتساوي، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، على الصعيد الدولي، وذلك في مناسبات عدة، منها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٤) والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (١٩٩٥) ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥) والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (٢٠٠٠)، وكذلك في إطار نتائج دورات لجنة وضع المرأة منذ عام ١٩٩٦. كما أن المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تقر هي الأخرى الالتزامات التي تقع على عاتق الدول الأطراف لتعزيز تقاسم الرجل والمرأة للمسؤوليات بالتساوي.

ولذلك، فإن الاتحاد الدولي للتدبير المترلي، وهو منظمة غير حكومية وعضو في لجنة فيينا للمنظمات غير الحكومية المعنية بوضع المرأة، يرغب في توجيه انتباه الدول الأعضاء في

* صدر هذا البيان بدون تحرير رسمي.

الأمم المتحدة إلى الحاجة إلى القيام بما يلي:

- تقييم العمل بدون أجر و ''الحسابات الفرعية''، بما في ذلك تحسين الطرائق المتبعة في إعداد الدراسات بشأن استخدام الوقت؛
- تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولا سيما أحكام المادة ٥ (أ) بشأن القضاء على التحيزات والعادات العُرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على فكرة دونية المرأة مقارنة بالرجل، وعلى الأدوار النمطية لكل منهما؛
- اتخاذ إجراءات محددة في مجال السياسات للقضاء على القوالب النمطية القائمة على التحيز الجنسي في أعمال الرعاية، وتشجيع الرجال على الاضطلاع بمسؤولياتهم في مجال الرعاية والأعمال المترلية. وينبغي أن تشمل هذه الإجراءات ما يلي:
  - وضع إطار للسياسات بشأن تقديم الرعاية، بحيث يكون الهدف المتوخى هو إعطاء قيمة للرعاية، واتخاذ تدابير لكفالة المساواة في المسؤوليات، وزيادة توفير الخدمات، وتحسين الظروف التي تؤدى في إطارها أعمال الرعاية
  - القيام بحملات توعية عامة لتعزيز قيمة ''الرعاية المشتركة''
  - وضع إطار قانوني يمكن من توفير ظروف عمل ملائمة والعمل بأجر في المهن المتصلة بتقديم الرعاية والخدمات الاجتماعية، بما في ذلك حقوق الضمان الاجتماعي
  - وضع إطار قانوني يمكن القطاعين العام والخاص من اعتماد سياسات تيسر تقديم الرعاية.